# معايير التمييز بين المترادفات عند العسكري (ت ٣٩٥هـ) ، ومحيي الدين محسّب(ت٢٠٢٠م)

فاتن بنت منصور بن علي آل عفتان*

**الملخص:**

لا تتناول هذه الدراسة معنى الترادف في العربية، وسبب ظهوره ووجوده حسب؛ بل تحاول تقديم إضافة جديدة على الدراسات التي تناولت ظواهر تعدد المعاني والألفاظ، حيث تعرض المعايير التي تساهم في التمييز بين المترادفات وطرق اختيارها للتعبير والوصف، وركّزت هذه الدراسة على كتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري؛ الذي يعد من جملة المؤلفات التي تناولت الفروق الدلالية اللغوية بين معاني الكلمات ومفرداتها العربية منذ الأزل، ومقارنتها بالتصنيف الحديث عند محيي الدين محسّب في كتابه التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري. وتسعى هذه الدراسة إلى معرفة معايير التمييز بين المترادفات في العربية، وتحديد المعايير المختصة باللغويين والدارسين والمتخصصين باللغة، وكيفية تعامل العامي مع هذه المعايير، كما تسعى هذه الدراسة إلى تطبيق هذه المعايير في مجالات اللسانيات الحديثة كاللسانيات الحاسوبية في مجالاتها المختلفة:(مترجم آلي، مدقق لغوي...) والمجلات العلمية المتخصصة. ومن أهم نتائج هذه الدراسة: ضرورة تطبيق معايير التمييز بين المترادفات على لغتنا المستعملة ولهجاتنا الحية للكشف عن قيمتها اللغوية وتوخي اللفظ الدقيق في استعمالنا للغة، وإضافة معايير أخرى يقتضيها الزمان والمكان واختلاف العلوم. والمساهمة في مجالات الترجمة المتنوعة، وإيجاد الفروق الدلالية بين المصطلحات المتداخلة في كل زمان ومكان مهما اختلفت ظروف هذا التداخل.

**الكلمات المفتاحية:** الترادف، الفروق، المترادفات، معايير التمييز، أبو هلال العسكري، محيي الدين محسّب.

*باحثه دكتوراه في اللغويات. كلية العلوم الإنسانية. جامعة الملك خالد.

# The criteria of distinguishing synonyms in Al Askari (D.395) and Muhyiddin Mahsab (D.2020)

Faten Mansour Ali Al-Aftan*

Abstract:

This study not only deals with the meaning of synonymy in Arabic, and the reason for its emergence and existence, but also tries to provide a new addition to the studies that dealt with the phenomena of multiple meanings and words, as it presents the criteria that contribute to distinguishing between synonyms and ways of choosing them for expression and description, and this study focused on the book Linguistic Differences by Abu Hilal Al-Askari, which is among the books that dealt with the linguistic semantic differences between the meanings and vocabulary of Arabic words since time immemorial, and compared to the modern classification of Muhyiddin Mahsab in his book Analysis Semantic differences in language by Abu Hilal Al-Askari. This study aims to know the criteria for distinguishing between synonyms in Arabic This study also seeks to apply these standards in the fields of modern linguistics such as computational linguistics in its various fields: (machine translator, proofreader...) and specialized scientific journals. Among the most important results of this study: the application of criteria for distinguishing between synonyms on our used language and our living dialects to reveal their linguistic value and to be accurate in our use of language, and adding other criteria required by time, place and different sciences. Contribute to the various fields of translation, and find semantic differences between overlapping terms at all times and places, regardless of the different circumstances of this overlap.

**Keywords** :synonymy- synonyms - differences- standards of distinction - Abuhilaal - Mihassab

*Researcher PHD in linguistics. College of Humanitarian Science. King Khalid University.

**المقدمة:**

تعد الظواهر اللغوية التي تتعلق بمعاني الكلمات وأصولها واستعمالاتها ظواهر تتطلب المزيد من الدراسات اللغوية للوقوف على طبيعتها وأسباب وجودها ومنفعة اللغة أو ضررها من وجودها، وقد كان لعلماء اللغة السابقين العديد من الدراسات السابقة التي تعرض هذه الظاهرة بإزاء غيرها من الظواهر كالتضاد والمشترك اللفظي وغيرها، إلا أن هذه الدراسات لم تعرض المعايير التي يمكن التمييز بها بين هذه المترادفات، وتعد محاولة العسكري في كتابه (الفروق اللغوية) المحاولة الأولى من نوعها في الكشف عن الفروق الدقيقة بين الكلمات ومعانيها وطرق استخدامها، وأنتهى به الحال إلى إنكار فكرة الترداف والميل إلى فكرة الفروق اللغوية الدقيقة بين الكلمات، إلا أن دراسة محيي الدين جعلتنا ننظر لكتاب العسكري بوصفه واقع لغوي يشهد على وجود الترادف ويشير إلى أهمية دراسة هذه الظاهرة والكشف عن معاييرها وتميز وجودها في العربية.

أهداف هذه الدراسة:

١_ الإسهام بشكل دقيق في تخصيص المفردات اللغوية في المجالات المتعددة العلمية والتطبيقية والإنسانية وغيرها.

٢_ الكشف عن معايير التمييز بين المترادفات المختلفة عند المتخصصين أو العامة.

٣_ حفظ المميزات الفريدة للغة.

٣_ فتح الباب للعديد من الدراسات العلمية في مجال المترادفات والخروج بنتائج تخدم اللغة وتسهم في وضوحها وعمقها وفصاحتها، وتناسب استعمالاتها المختلفة.

يأتي هذا البحث في تمهيد يوضح فكرة الترادف في العربية، ثم يستعرض معايير التمييز بين المترادفات عند العسكري وما يقابلها عند محسب ثم يكشف عن معايير أخرى توصلت إليها الباحثة بناء على ماسبقها، ثم خاتمة تبين نتائج هذه الدراسة، والتوصيات التي تقترحها، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

**التمهيد:**

الترادف في العربية ونعنى به تعدد المسميات لمعنى واحد مع وجود عدد من الفروق الدلالية بين هذه المعاني.

قبل البدء في هذه الدراسة لابد من التعريف بمسألة الترادف أو ما يُعرف بتعدد اللفظ للمعنى.

تعريف الترادف لغة: إذا نظرنا إلى اللفظ لغة فقد حكاه الخليل عندما قال في باب (ردف): " ردف: الرِّدْفُ: ما تَبِعَ شيئاً فهو ردفه، وإذا تتابع شيءٌ خَلْف شيءٍ فهو التّرادُف، والجميعُ: الرُّدافَ"[١].

الترادف اصطلاحًا: عرّفه أبو الطيب القِنوجي قال:" هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد"[٢]. يُقصد بالترادف وجود ألفاظ مختلفة تتفق على معنى واحد، ففي العربية عدة أسماء للسيف والأسد والحية وغيرها، وهذا ما أشار إليه علماء العربية القدامى في مصنفاتهم اللغوية، لكن نشير إلى سَبق التسمية بالترادف عند الفارابي حيث قال في ذكر أسماء المقولات: "وينبغي

لك إن أردت أن تعرف تلك المقولات أن تكون قد عرفت المتفقة أسماؤها والمتواطئة أسماؤها ... إلى أن قال ثم المتباينة أسماؤها، والمترادفة أسماؤها، والمشتقة أسماؤها"( )، فهو بهذا يعد أول من ذكرّ هذا المصطلح وسمى هذه الظاهرة بالترادف، فقد ذُكر عند سيبويه بمسمى (اختلاف اللفظين والمعنى واحد) نحو: ذهبَ وانطلقَ( )، وأطلق عليه ابن جني مسمًّى:(تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني) ( ). نفهم من هذا أن ظاهرة الترادف عُرفت عند العرب، أقرّوها وجاءت عندهم وكثرت في كلامهم، والمتأمل لأسباب هذه الظاهرة يُدرك تماما أن اللغة الحية الواسعة تتفرع إلى لهجات تُسوغ وقوع الترادف وغيره من ظواهر اللغة. فقد فصّل ابن جني القول في هذا وعزاه إلى الاقتراض من اللهجات الأخرى التي تحمل المعنى نفسه بلفظ مختلف، ويمكن التفريق بين الأصل والمقترض عن طريق استعمال اللفظ وشيوعه( ).

ويتحدث الدكتور رمضان عبد التواب عن نشأة الترادف يقول:" وكانت بداية ظهور الترادف في اللغة عند علماء القرنين الثاني والثالث الهجريين، حيث بدأ الاهتمام بجمع ألفاظ اللغة العربية من أفواه الفصحاء العرب، إلى جانب تفريغ ألفاظ اللغة من القرآن الكريم والحديث الشريف والخطب والشعر والرسائل، وتوصلوا إلى وجود الترادف في ألفاظ اللغة، سموه تارة (بالمترادف)، وتارة أخرى (بما اتفقت معانيه واختلفت ألفاظه). وقد بالغوا في جمعه وحشد مالا يتصل بالمترادف في بابه، وربما كان السبب في ذلك رغبة التوسع والظهور بشكل أفهم وأقدر من غيرهم. مما دفع بعض العلماء الذين لم يطيقوا تلك المبالغة إلى إنكار وجود الترادف في اللغة ومعارضته ورفضه ومنهم محمد بن زياد الأعرابي (ت٢٣١هـ)، وأحمد بن يحيى بن ثعلب (ت٢٩١) وابن درستويه (ت٣٧٧هـ)، وابن فارس (ت٣٩٥هـ) وغيرهم" ( ).

ومع إنكار من أنكره أو الاعتراض عليه. إلا أني أرى للترادف فائدة كبيرة بحيث يتيح تعدد الوسائل والطرق إلى الإخبار عما في النفس، فمثلا عندما ينسى المتكلم أحد الألفاظ التي تعبر عن الموقف أو عَسُر عليه النطق بها لظروف خلقية عضوية، فإنه يلجأ إلى اللفظ الآخر المرادف، وما أكثر الألفاظ المترادفة في اللغة. كما أرى أن اللهجات العربية الكثيرة ساهمت في تشكل هذا الترادف، وسعة أمثلته وشواهده، وهذا ينعكس على اللغة الأم ويساهم في تطورها وتجددها ونموها وبقائها حية ينطق بها الكثير مهما ترادفت الألفاظ، أو طرأت عليها تغيرات صوتية أو صرفية أو مات بعضها وبقي مرادفه يُحييه. كما أن الاعتراض قد يكون في باب الترادف التام؛ وذلك لأن شدة التطابق بين المترادفين يُفضي إلى الغموض والتعمية والتعقيد في فهم المقصود والمراد، إلا أن الدكتور رمضان قد أوضح أن هذا الترادف التام ما يلبث أن يزول بسبب ظهور عدد من الفروقات في الهيئة أو الشكل أو اللون أو الطريقة، فتؤدي هذه التغيرات إلى زوال هذا التمام وانشقاق المترادفين وظهور الظواهر اللغوية الأخرى كالتخصيص أو التعميم أو التقييد والإطلاق وهكذا( ).

وبعد هذا العرض الموجز ننظر في أهم الكتب التي تناولت الترادف بين القديم والحديث:

الكتب التراثية التي تناولت مسألة الترادف: (الفروق في اللغة، لأبي هلال العسكري):

والعسكري هو: الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، أبو هلال اللّغويّ العسكري،

كان الغالب عليه الأدب والشّعر. وله مؤلفات عديدة منها: كتاب التلخيص في اللّغة، وكتاب صناعة النظم والنثر، وكتاب جمهرة الأمثال، وكتاب معاني الأدب، وكتاب ما يلحن فيه الخاصّة، وكتاب أعلام المعاني في معاني الشّعر، وكتاب الفروق في اللغة( ). توفي سنة خمسٍ وَتِسْعين وثلاثمائة( ).

وقد ألّف العسكري كتابه الفروق لدحض التشابه بين معاني اللغة، وإبطال فكرة الترادف وبيان الفروق بين معاني ألفاظ معينة، ومحاولة الكشف عن المعايير التي تميز ما يراه العرب من باب المترادف من الكلام وهو عنده من باب التشابه. وثمة فروق ينبغي الإشارة إليها، فقال في مقدمته:" ثمَّ أَنِّي مَا رَأَيْت نوعا من الْعُلُوم وفنا من الآداب إِلَّا وَقد صُنِفَ فِيهِ كتب تجمع أَطْرَافه وتنظم أصنافه، إلا الْكَلَام فِي الْفرق بَين معَان تقاربت حَتَّى أشكل الْقرب بَينهَا نَحْو الْعلم والمعرفة والفطنة ... وَمَا شاكل ذَلِك فَإِنِي مَا رَأَيْت فِي الْفرق بَين هَذِه الْمعَانِي وأشبهاها كتابا يَكْفِي الطَّالِب ويقنع الرَّاغِب مَعَ كَثْرَة مَنَافِعه فِي مَا يُؤَدِّي إِلَى الْمعرفَة بِوُجُوه الْكَلَام وَالْوُقُوف على حقائق معانية والوصول إِلَى الغرْض فِيهِ؛ فَعمِلت كتابي هَذَا مُشْتَمِلًا على مَا تقع الْكِفَايَة بِهِ من غير إطالة وَلَا تَقْصِير، وَجعلت كَلَامي فِيهِ على مَا يعرض مِنْهُ فِي كتاب الله وَمَا يَجْرِي فِي أَلْفَاظ الْفُقَهَاء والمتكلمين وَسَائِر محاورات النَّاس، وَتركت الْغَرِيب الَّذِي يقل تداوله؛ ليَكُون الْكتاب قصدا بَين العال والمنحط وَخير الْأُمُور أوسطها، وَفرقت مَا أردْت تضمينه إِيَّاه من ذَلِك فِي ثَلَاثِينَ بَابا"( ).

فيكشف عن سبب تأليف الكتاب وهدفه من ذلك ويشير إلى تقسيمه في ثلاثين بابا وزعها حسب الاشتراك في الدلالة الكبرى وهو ما يُعرف في الدرس الحديث بنظرية: (الحقول الدلالية)، مثل: باب: الفرق بين الإنعام والإحسان وبين النعمة والرحمة والرأفة والنفع والخير، وبين الحلم والصبر والوقار والتؤدة وما بسبيل ذلك.

من الكتب الحديثة التي تناولت مسألة الترادف:(التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري( )): للمؤلف: محيي الدين عثمان محسّب رشوان، هو أستاذ العلوم اللغوية والأسلوب، ومن مؤلفاته: انفتاح النسق اللساني اللغة والفكر والعالم، علم الدلالة عند العرب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، أبعاد أبستمولوجية وجهاتٌ تطبيقية، مداخلات في المشهد السعودي المعرفي، خطاب اللغة في الأدب. وله من الإنتاج الشعري: ديوان (عند قوس الانقسام) وديوان (مراودة الماء)( ). توفي ـرحمه اللهـ سنة اثنين وأربعين وأربعمائة وألف.

ألّف هذا الكتاب ـكما ذكر في مقدمتهـ للكشف عن المنهجية التي سار عليها أبو هلال العسكري في تحليل الترادف وإيجاد الفروق الدلالية بين كلمات اللغة العربية، وقسّم هذا الكتاب إلى أربعة أقسام تضمن القسم الأول محاولة لتحديد المنظور الذي يقوم من خلاله فهم العسكري للغة ووظيفتها الدلالية، وقدّم في القسم الثاني المعايير التي استند عليها العسكري في التفريق بين دلالات الألفاظ المتقاربة، وفي القسم الثالث قوّم هذه المعايير وقارنها بالدرس الدلالي الحديث، وفي القسم الرابع قدّم نموذجا تطبيقيا على منهجية التحليل في نظريتي: (المجالات الدلالية و المكونات الدلالية).

ويرى محسّب أن كتاب الفروق للعسكري يدحض فكرة الترادف ويُقِرُّ مسألة (التقارب الدلالي)، ولكن هذا التقارب _عند العسكري_ لا يصل إلى مرحلة التطابق، بل يجعل منها مساحة دلالية تتمايز وتُكَوِّن مساحة أقل من مساحة الاشتراك الدلالي.

سيتم عرض معايير التمييز بين المترادف عند العسكري وما يقابلها عند محيي الدين محسب مع التمثيل والتوضيح.

**أولا: معايير الترادف عند العسكري وما يقابلها عند محسّب**

يمكن تقسيم المعايير التي اعتمدها العسكري في معالجة الترادف بين ألفاظ الكلمات إلى مايلي:

-اختلاف استعمال كل لفظ عن الآخر، صفات المعاني التي تميز كل لفظ عن الآخر، اعتبار ما يؤول إليه المعنيان، الحروف التي تعدى بها الأفعال، اعتبار النقيض، اعتبار الاشتقاق، صيغة اللفظ، حقيقة اللفظين أو أحدهما في أصل اللغة.

وقد اعتمد في التفريق بين المعاني على الدلالة الأصلية للمعنى، ثم يشير إلى التوسع الذي لحق مدلولاتها، كما أنه لا يعد هذا التوسع والخروج عن الدلالة الأصلية خطأ.

وإذا نظرنا إلى أهم السمات التي يتسم بها منهجه نجده لا يقتصر على فرق واحد بين اللفظتين في _بعض الأحيان_ بل يذكر عدة فروق بين المعنيين. كما نلاحظ أنه فرّق بين ألفاظ المتكلمين من العامة وبين مصطلحات المناطقة والفقهاء، كما يظهر في عرضه قلة الشواهد اللغوية وإهمال عزو الشواهد إلى أصحابها، وفرّق بين ألفاظ لا تحتاج إلى تفريق مثل: الدهر والمدة، الفقر والإعدام، وبالغ في مسألة التفريق حتى تكلّف فروقا غير موجودة مثل تفريقه بين النعت والصفة[٤] والختم والرسم...[٥].

وفيما يأتي سنستعرض هذه المعايير مع أمثلتها وما يقابلها عند محيي الدين محسّب في صياغته الجديدة لهذه المعايير:

**أولا: اختلاف الاستعمال اللغوي:**

"الفرق بين الجثة والشخص: إن الجثة أكثر ما تستعمل في الناس وهو شخص الإنسان إذا كان قاعدا أو مضطجعا وأصله الجث وهو القطع، ومنه قوله تعالى " اجتثت من فوق الارض" والمجثاث الحديدة التي يقلع بها الفسيل ويقال للفسيل الجثيث فيسمى شخص القاعد جثة لقصره كأنه مقطوع"[٦].

فهنا نرى العسكري اعتمد مقياس الاستعمال اللغوي للتفريق بين لفظي الجثة والشخص لأنهما يدلان على كائن مفرد. ونرى في مثال آخر:

الْفرق بَين الْجَمِع والتأليف: "أَن بَعضهم قَالَ لفظ التَّأْلِيف فِي الْعَرَبِيَّة يدل على الإلصاق وَلَفظ الْجمع لَا يدل على ذَلِك أَلا ترى أَنَّك تَقول جمعت بَين الْقَوْم فِي الْمجْلس فَلَا يدل ذَلِك على أَنَّك ألصقت أحدهم بِصَاحِبِهِ وَلَا تَقول ألّفْتَهُم بِهَذَا الْمَعْنى ... وَلذَلِك لَا يسْتَعْمل التَّأْلِيف إلا فِي الإجسام وَالْجمع يسْتَعْمل فِي الْأَجْسَام والأعراض فَيُقَال تَجْتَمِع فِي الْجِسْم أَعْرَاض وَلَا يُقَال تتألف فِيهِ أَعْرَاض"[٧].

نلاحظ أنه فرّق بين المعنيين على حسب طبيعة الاستعمال اللغوي لكل لفظ. فنستعمل لفظ التأليف لما يمكن فيه الإلصاق والجمع لما لا يمكن فيه ذلك مثل: جمعت بين القوم....

وقد عرض محسّب هذا المعيار وفق الدرس التركيبي ففرق بين العلم والمعرفة بحسب التعدي واللزوم، حيث أن علم يعني: فعل+ فاعل+ مفعول به أول+ مفعول به ثان، أما عرف فتلزم: فاعل+ مفعول به، فإذا قلنا: علمت زيدا قائما: استقام المعنى دلاليًا وتركيبيًا، أما إذا قلنا: علمت زيدا، فقط! لا يستقيم، بخلاف عرفت زيدا فهو يكتمل ويستقيم دون الحاجة لمفعول به آخر، ومن خلال هذا الاستعمال التركيبي يمكن التفريق بين العلم والمعرفة فهو يستبدل معيار الاستعمال اللغوي بمسمى (المعيار التركيبي)( ٨ ).

وبهذا يشترك اللفظان: المعرفة والعلم في معنى اكتساب المعلومات وتحصيلها واستعمالها؛ لهذا يُسَوَّغ وقوع الترادف بينهما، وللتمييز بين هذين اللفظين لابد من انتهاج منهجا أو مقياسا يقضي بالتفريق بينهما، فكان هذا المقياس عند العسكري وعند محسب هو (اختلاف الاستعمال اللغوي) مع تغيير المسمى عند الثاني وفق ما يتناسب مع الدرس اللساني الحديث.

**ثانيا: معيار الحروف التي تعدى بها الأفعال:**

"الفرق بَين قَوْلك قضى إِلَيْهِ وَقضى بِهِ: أَن قَوْلك قضى إِلَيْهِ أى أعلمهُ، وَقَوله تَعَالَى (وقضينا إِلَيْهِ ذَلِك الْأَمر)( ١ ) أَي أعلمناه ثمَّ فسر الْأَمر الَّذِي ذكره فَقَالَ: (أَن دابر هَؤُلَاءِ مقطوع مصبحين)( ٢ ) فكأنه قال: (وقضينا إليه دابر هؤلاء مقطوع)، وَمعنى قَوْلنَا قضى بِهِ أَنه فصل الْأَمر بِهِ على التَّمام"( ٣ ).

يضع العسكري معيار الحروف التي تتعدى بها الأفعال وكيف أن المعنى يختلف إن تعدى بالباء أوتعدى بـ إلى، وقد حلل محسب هذا المعيار من خلال كلمتي العفو والغفران عند العسكري فقال:"تقول: عفوت عنه، فيقتضي ذلك أنك محوت الذم والعقاب عنه، وتقول: غفرت له فيقتضي ذلك أنك سترت له ذنبه ولم تفضحه به"( ٤ ). والذي يتضح من المثالين السابقين أن العسكري يجعل الحرف الذي يتعدى به الفعل أساسا للتفريق بين المترادفات، وهذا ما يجعله مقابل المعيار التركيبي عند محسب في صياغته الجديدة للمعايير( ٥ ).

والذي أراه أن ثمة مبالغة كبيرة من العسكري ومحسب عند وضع هذه المعايير بخلاف الاستعمال اللغوي، فالاستعمال اللغوي قد يساهم فيه السياق( ٦ ) ويحدده ويوضحه بشكل أكبر عند العامة وعند المتخصصين والمتعلمين على حد سواء، أما معيار الحروف التي تعدى بها الفعل وما يسمى بالمعيار التركيبي عند محسب فإنه مقتصر في فهمه وضبطه وسبر أغواره على المتعلمين المتخصصين فحسب، أما العامة فقد تسعفهم السليقة في توخيه أحيانا، وقد يقع الكثير منهم في فخ الخلط بين المعنيين ولا ذنب عليه، فالمعنيان لا يفرق بينهما بهذه الصورة العلمية إلا مختص، وماعداه فهو يتكلم بطبيعته دون مراعاة للضوابط العلمية المتعسفة الموضوعة.

**ثالثا: معيار اختلاف[٩] صفات المعنيين:**

"الْفرق بَين الصدق وَالحق: أَن الْحق أَعم لِأَنَّهُ وُقُوع الشَّيْء فِي موقعه الَّذِي هُوَ[٢] أولى بِهِ، والصدق الْإِخْبَار عَن

الشَّيْء على مَا هُوَ بِهِ، وَالْحق يكون إِخْبَارًا وَغير إِخْبَار"( ).

إن صفات كل معنى تحدد الفرق اللغوي بين المعنيين، وبذلك يتمكن المستعمل لهذه الألفاظ من التمييز بين معانيها وسياق استعمالها، فصفات لفظ الحق بأنه يتصف بالعموم ووقوع الشيء في موقعه الأصلي والحقيقي وقد يكون على سبيل الإخبار وقد لا يكون كذلك، أما الصدق فإنه يخبر عن الشيء على ماهو عليه لا على ما ينبغي أن يكون عليه.

"الْفرق بَين الْمَدْح والتقريظ: أَن الْمَدْح يكون للحي وَالْمَيِّت والتقريظ لَا يكون إِلَّا للحي"( ).

يميز العسكري بين معنيين في حقل الثناء والمدح هما: (التقريظ والمدح)، فيجعل المدح عاما للأحياء والأموات، أما التقريظ فهو يختص بالأموات فقط.

وإذا نظرنا إلى هذا المعيار عند محسب فقد أورد قول العسكري حيث قال:" وَذَلِكَ أَن الْحلم لَا يكون إِلَّا حسنا والإمهال يكون حسنا وقبيحا"( ).كما يقول في موضع آخر:"كل حلم إمهال، وليس كل إمهال حلما"( ). وقال كذلك:"أن الحلم لا يكون إلا عن المستحق للانتقام وليس كذلك الإمهال"( ). ويحلل هذا المعيار وفق ما يسميه (معيار القيمة الدلالية التضمنية) فيرى أن الحلم مستحسن ومعناه التأخير القليل المؤقت، فهو صفة مستحسنة ويدخل في نطاق (القيم المستحسنة)، أما الإهمال فإنه التأخير مطلقا ويحمل صفة الإبهام والغموض ويدخل في نطاق (القيم المستقبحة)، وقد يُستحسن في مواضع فيدخل في نطاق (القيم المستحسنة)( ).

والذي أراه أن هذا المعيار بمسمى اختلاف صفات المعنيين أو القيمة الدلالية متاح للمتخصصين والعامة على حد سواء، فيمكن التمييز بين المترادفات في هذا الحقل عن طريق ملكة (الخبرة) وهي تتوفر لدى كل ناطق متحدث باللغة التي وقع فيها الترادف، وقد نشاهد صعوبة التمييز بين هذه المترادفات عند متعلمي اللغات الجديدة؛ لنقص الخبرة الكافية لديهم، والمواقف المتعددة التي تستعمل فيها اللغة. فصفات كل لفظ تبرز في السياق الذي يناسبه ويمكن اختياره وتحديده استنادا على خبرة المتحدث الناطق في إمكانية تمثيل اللفظ للمعنى المطلوب.

**رابعا: معيار ما يؤول إليه المعنيان:**

"الْفرق بَين الْخَبَر وَالشَّهَادَة: أَن شَهَادَة الأثنين عَند القَاضِي يُوجب الْعَمَل عَلَيْهَا وَلَا يجوز الِانْصِرَاف عَنْهَا، وَيجوز الِانْصِرَاف عَن خبر الِاثْنَيْنِ وَالْوَاحد إِلَى الْقيَاس وَالْعَمَل بِهِ وَيجوز العمل بِهِ أَيْضا"( ).[٢]

نلاحظ هنا أن العسكري فرّق بين الخبر والشهادة باعتبار ما يؤول إليه المعنى عند القاضي بالتحديد، فإن الشهادة يُعمل بها ولا يجوز الانصراف عنها، بخلاف الخبر يجوز العمل به أو الانصراف عنه. وذكر محسب في مقابل هذا المعيار معيار (القصد) ومَثّل على ذلك بقول العسكري:" أَن المزاح لَا يَقْتَضِي تحقير من يمازحه وَلَا اعْتِقَاد ذَلِك أَلا ترى أَن التَّابِع يمازح الْمَتْبُوع من الرؤساء والملوك وَلَا يعني ذَلِك تحقيرهم وَلَا اعْتِقَاد تحقيرهم ولكن يَقْتَضِي

الِاسْتِئْنَاس بهم على مَا ذَكَرْنَاهُ فِي أول الْكتاب. والاستهزاء يَقْتَضِي تحقير المستهزإ بِهِ واعتقاد تحقيره"( ). فهنا يرى محسب أن صياغة المعيار يجب أن تتغير من (اعتبار ما يؤول إليه المعنيان) إلى (معيار القصد)؛ وذلك لأن هذه العبارة غامضة فلا نعرف من المقصود بمن يؤول إليه المعنى المتكلم أم المخاطب؟ من يشعر بالاستهزاء مثلا أو من يقصده؟ أو من يشعر أنه مزح أو من يقصده؟ ويرى أن طبيعة السياق والعناصر الداخلية فيه هي من تحدد الذي يؤول إليه المعنى.

وأوافق محسب في هذه الصياغة، ففي صياغة العسكري غموض كبير ولن يحدد المعنى الدقيق من بين المترادفات إلا طبيعة السياق.

**خامسا: معيار اعتبار النقيض:**

"الفرق بين الذل والصّغَار: أَن الصغار هُوَ الِاعْتِرَاف بالذل وَالْإِقْرَار بِهِ وَإِظْهَار صغر الإنسان وخلافه الْكبر وَهُوَ إِظْهَار عظم الشَّأْن وَفِي الْقُرْآن (سيصيب الَّذين أجرموا صغَار عِنْد الله)( ) وَذَلِكَ أَن العصاة بِالآخِرَةِ[٣] مُقِرّون بالذل معترفون بِهِ، وَيجوز أَن يكون ذليل لَا يعْتَرف بالذل"( ).

نرى في هذا التحليل أن العسكري لجأ إلى إيراد النقيض لإيضاح المعنى والقصد منه، بحيث يتضح معنى الصغار وتميزه عن الذل بذكر خلافه وهو الكبر.

"الفرق بَين الإعلان والجهر: أَن الإعلان خلاف الكتمان وَهُوَ إِظْهَار الْمَعْنى للنَّفس، وَلَا يَقْتَضِي رفع الصَّوْت بِهِ، والجهر يَقْتَضِي رفع الصَّوْت بِهِ، وَمِنْه يقال: رجل جهير وجهوري، إِذا كَانَ رفيع الصَّوْت"( ).

حتى يميز بين الإعلان والجهر جاء بنقيض الإعلان وهو الكتمان.

وقد صاغ محسب هذا المعيار بمعيار (العلاقات الدلالية الأخرى) حيث حلل تفريق العسكري بين الحفظ والرعاية بأن نقيض الحفظ الإضاعة، ونقيض الرعاية الإهمال، فمن خلال النقائض يُكشف المعنى ويُفهم. وقال في سياق تحليله:"من الواضح أن أبا هلال يلجأ هنا إلى استدعاء علاقة دلالية أخرى لنفي علاقة الترادف"( ) فيرى أن بين الحفظ والرعاية علاقة سببية وهي كذلك بين الإضاعة والإهمال، فالرعاية سبب في الحفظ، والإهمال سبب في الإضاعة، كما يرى محسب أن هناك علاقة دلالية أخرى هي (السمة الواضحة) فيرى أن في لفظ الرعاية سمة الاستمرار المؤدية إلى الحفظ، وكذلك في الإهمال سمة الاستمرار المؤدية إلى الإضاعة. كما يرى أن هناك فروقا تميز حَفِظَ عن رَعَى في كون الأول يدخل ضمن نطاق المعدود فيقال: فلان حفظ القرآن، ولا يقال: فلان رعى القرآن[٤]، لأن سمة العددية تميز الخيار الأول عن الثاني( ). وقد أصاب محسب كثيرا[٧] في هذا التحليل وهذه الصيغة؛ فإن اعتماد اعتبار النقيض لابد أن يشمل كافة خصائص هذا النقيض حتى نستطيع تمييز المترادفات بدقة ووضوح.

سادسا: معيار اعتبار الاشتقاق:

"الْفرق بَين قَوْلك يسوسهم وقولك يسودهم: أَن الْمَعْنى قَوْلك يسودهم أَنه يَلِي تدبيرهم، وَمعنى قَوْلك يسوسهم أَنه ينظر فِي دَقِيق أُمُورهم، مَأْخُوذ من السوس، وَلَا تجوز الصّفة بِهِ على الله تَعَالَى؛ لِأَن الْأُمُور لَا تدق عَنهُ"( ).

فرّق بين السياسة والسيادة بأصل الاشتقاق، فاشتقاق السياسة من السوس، بخلاف السيادة من السيد والرئيس، فلهذا يوصف من يدخل في صغائر الأمور بأنه يسوس القوم، بخلاف السيد الذي يدبر الأمور دون الخوض في دقائقها.

"الْفرق بَين الفطنة والنفاذ: أَن النَّفاذ أَصله فِي اللغة: الذّهاب، يُقَال: نفذ السهْم إِذا ذهب فِي الرَّمية، وَيُسمى الْإِنْسَان نَافِذا إِذا كَانَ فكره يبلغ حَيْثُ لَا يبلغ فكر البليد، فَفِي النَّفاذ معنى زَائِد على الفطنة، وَلَا يكَاد الرجل يسمى نَافِذا إِلَّا إِذا كثرت فطنته للأشياء وَيكون خرَّاجًا ولاَّجًا فِي الْأُمُور"( ١ ).

فرّق بين الفطين والنافذ باعتبار اشتقاق النافذ، فهو من نفاذ السهم في جسم الرَّمية، أي الوصول إلى مالا يصل لها الفطين، والتفوق عليه درجة.

وقد حلل محسب هذا المعيار من خلال المثال السابق: (يسوسهم ويدبرهم) فهو يرى أن تتبع اشتقاق الكلمة وأصلها في الاستعمال اللغوي العربي يدلنا على الفروق اللغوية بين المعنيين، كما يشير إلى ضرورة وجود معجم تاريخي عربي يسهل الوصول له، ويثق الباحث فيه وفي عرضه للاشتقاق وتحليله للوصول للفظ المناسب في المقام المناسب( ٢ ).

كما يرى محسب أن لفظي (السياسة والتدبير) ينتميان إلى حقل دلالي أكبر يُسمى (التخطيط) أي الفعل الذي يُنجز من خلال سلسلة من عمليات التدقيق والتحديد والتنظيم. ويوجه محسب انتقادًا شديدًا لمذهب العسكري في أنه لم يشر إلى العلاقات الدلالية التضمنية في معنى السياسة والتدبير، فالتدبير يتصف بدقة النظر والاستمرارية، أما السياسة فتتصف بدقة النظر فقط بخلاف الاستمرارية، كما أنه لم يشر لعلاقة السياسة بالحاكم والحكم والسلطة والرعية... ( ٣ ). فيرى أن الاشتقاق وحده لا يكفي بل لابد من الإشارة للعلاقات الدلالية الأخرى. وأقول: لقد أخطا محسب في هذا، فمن يحرص على هذه الاعتبارات والعلاقات هم المختصون في مجال اللغة، بخلاف العامة الذين يعولون على الاشتقاق ويعدونه وسيلة سريعة للوصول للمعنى المراد. والدليل على صحة رأيي هذا أن اللغة وصلتنا مُفَرِّقَةً بين الكثير من المعاني والحقول مستندةً على السليقة الفصيحة والخبرة اللغوية التي تقوم على الاشتقاق بطريقة بديهية، ولم تعتمد على هذه الاعتبارات العلمية التي عُرفت فيما بعد.

سابعا: معيار اعتبار حقيقة اللفظين في أصل اللغة:

"الْفرق بَين الْعلم والاعتقاد: أَن الاعْتِقَاد هُوَ اسْم لجنس الْفِعْل على أَي وَجه وَقع اعْتِقَاده، وَالْأَصْل فِيهِ أَنه مشبه بِعقد الْحَبل وَالْخَيْط، فالعالم بالشَّيْء على ماهُوَ بِهِ كالعاقد الْمُحكم لما عقده، وَمثل ذَلِك تسميتهم الْعلم بالشَّيْء حفظا لَهُ، وَلَا يُوجب ذَلِك أَن يكون كل عَالم مُعْتَقدًا، لِأَن اسْم الِاعْتِقَاد أُجري على الْعلم مجَازًا، وَحَقِيقَة الْعَالم هُوَ من يَصح مِنْهُ فعل مَا علمه متيقنا إِذا كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ"( ٤ ).

كان معيار التفريق بين معنى العلم والاعتقاد عند العسكري هو بيان حقيقة معنى اللفظ الأصلي في اللغة، فإذا كان الاعتقاد من عقد الحبل فهو يجري على درجة اليقين والتمكن في العلم تشبيها له بعقد الحبل والتمكن

منه. وقد يتشابه هذا المعيار مع معيار الاشتقاق إلا أن محيي الدين محسب قد فرّق بين المعنيين من خلال عرضه لمثال من كتاب العسكري يتناول الفرق بين: الحنين والاشتياق قال:"إن الفرق بين الحنين والاشتياق أن أصل الحنين في اللغة هو صوت من أصوات الإبل تُحدثه إذا اشتاقت إلى أوطانها، ثم كثر ذلك حتى جرى اسم كل واحد منهما على الآخر كما يجري على السبب اسم المسبب، وعلى المسبب اسم السبب"( ). ثم أضاف الفرق بين المعيارين _حقيقة اللفظين والاشتقاق_ أن الاشتقاق يبحث في العلاقة بين المشتق والمشتق منه، فقد اشتقت السياسة من السوس وهو دقيق الدود، بخلاف معيار أصل اللفظين فهو يبحث في علاقة الحقيقة والمجاز بين اللفظين، فالحنين أصل في اشتياق الإبل ثم أصبح يستعمل مجازا في اشتياق الإنسان، فالعسكري يجعل العمليات المجازية سببا في إحداث التغير الدلالي( ).

وأرى أن هذا المعيار معقد؛ لوقوع الخلط واللبس بين مفهومه ومفهوم الاشتقاق ولا يتمكن من الفصل بينهما إلا مختص، كما أن عامل الخبرة في استعمالات اللغة هو من يفرض التساوي في فهم هذا المعيار بين الخاصة والعامة. وقد صاغ محسب معياري الاشتقاق وحقيقة أصل اللفظين بالمعيار التاريخي؛ حيث يرى أن المعجم التاريخي ضروري وأساسي في كل لغة، ومن خلاله يمكن الوقوف على حالات الفروق الدقيقة بين الألفاظ لمعرفة الأنسب منها.

**ثامنا: معيار صيغة اللفظ:**

"الْفرق بَين الْإِجَابَة وَالْقَبُول وَبَين قَوْلك أجَاب واستجاب: أَن الْقبُول يكون للأعمال، يُقَال: قبل الله عمله، والاجابة للإدعية، يُقَال: أجَاب الله دعاءه، وقولك: أجَاب، مَعْنَاهُ فعل الْإِجَابَة، واستجاب: طلب أَن يفعل الْإِجَابَة، لِأَن اصل الاستفعال لطلب الْفِعْل، وَصلح اسْتَجَابَ بِمَعْنى أجَاب، لِأَن الْمَعْنى فِيهِ يؤول الى شَيْء وَاحِد، وَذَلِكَ أَن اسْتَجَابَ: طلب الْإِجَابَة بِقَصْدِهِ إِلَيْهَا، وَأجَاب: أوقع الْإِجَابَة بِفِعْلِهَا"( ).

ما يهمنا هنا أنه فرّق بين أجاب واستجاب، بناء على صيغة اللفظ والاعتبار الصرفي فيها؛ لأن استفعال صيغة الطلب _كما يحددها العسكري_ ( )، بخلاف أجاب حيث تفيد وقوع الإجابة وفعلها. وقد وضع محسب معيار (الهيئة الصرفية) مقابلا لهذا المعيار، حيث يرى أن اختلاف الهيئة الصرفية في الأسماء أو الأفعال ينتج عنه اختلاف في المعنى الدلالي. ويعرض مثالا من كتاب العسكري في الفرق بين: (الاستفهام والسؤال) أن الاستفهام على وزن استفعال أي طلب الفهم لما يجهله أو يشك فيه، بخلاف السؤال والفعل سأل فقد يسأل ما يعرفه ولا يجهله، كما قد يسأل للمقارنة أو التحقيق وغيره( ).

وهنا نعود للنقطة التي أشبعناها عرضا، العسكري يضع مقاييسا تصلح للخاصة وأهل العلم في هذا المجال، بخلاف العامة المتكلمين الذين يجرى على ألسنتهم الاستعمال الحقيقي للغة في واقعها اللغوي المسموع المنطوق المكتوب _أحيانا_ كالرسائل وسندات البيع والدين، إن معيارا كمعيار أصل اللفظ لا يحذق في التفريق بين ألفاظه إلا من اختص بهذا العلم وطرق أبوابه، ووقف على أصول صيغ الألفاظ وتغيراتها، فكيف للعامي الذي يختار أقرب الألفاظ مناسبة للسياق والمقام أن

يبحث في أصول الألفاظ وصيغها حتى يتحرى الدقة العلمية في اختيار كلماته؟!.

**معايير أخرى**

من خلال قراءة كتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، والتمعن في معاني المترادفات ومعايير الفصل بينها، أشير إلى معايير أخرى أرى أنها تميز بين المترادفات، وهذه المعايير لم يصرح بها العسكري، ولم يتطرق لها محيي الدين محسب أثناء تعقيبه في كتابه التحليل الدلالي في الفروق، وهذه المعايير يمكن تحديدها والتمثيل عليها في مايلي:

**أولا: معيار صفة الفاعل:**

يمكن لصفة الفاعل أن تحدد الفرق بين المترادفات، وتحدد التعبير الأنسب من بينها حسب ما ينسجم مع الفاعل مثل:

"الْفرق بَين الغضب والغيظ: أَن الْإِنْسَان يجوز أَن يغتاظ من نَفسه، وَلَا يجوز أَن يغْضب عَلَيْهَا، وَذَلِكَ أَن الْغَضَب إِرَادَة الضَّرَر للمغضوب عَلَيْهِ، وَلَا يجوز أَن يُرِيد الْإِنْسَان الضَّرَر لنفسه، والغيظ يقرب من بَاب الْغم"( ).

فرّق العسكري بين اللفظين باعتبار ما يصح أن يقوم به الفاعل، وما لا يصح، فإذا غضب الإنسان على غيره سُمي غضبا؛ لأنه مقرون بالضرر، يكمن الضرر في غضب الشخص وامتناع رضاه ولينه، أما الغيظ فيكون من الإنسان لنفسه، يقال: فلان يغتاظ من نفسه، أي يشعر بالغم والهم حيال نفسه.

"الْفرق بَين الْغَضَب والسخط: أَن الْغَضَب يكون من الصغير على الْكَبِير وَمن الْكَبِير على الصَّغِير، والسخط لَا يكون إِلَّا من الْكَبِير على الصَّغِير، يُقَال: سخط الْأَمِير على الْحَاجِب، وَلَا يُقَال: سخط الْحَاجِب على الْأَمِير، وَيسْتَعْمل الْغَضَب فيهمَا"( ). ٩

يختص السخط بصفة الرتبة الأعلى للفاعل؛ فيسخط الأعلى على الأصغر، والكبير على الصغير وهكذا، أما الغضب فيستوي فيه الفاعل فيكون من كبير إلى صغير، أو العكس دون خلاف.

"الْفرق بَين الْحَمد والمدح: أَن الْحَمد لَا يكون إِلَّا على إِحْسَان، وَالله حَامِد لنَفسِهِ على إحسانه إِلَى خلقه، فَالْحَمْد مضمن بِالْفِعْلِ، والمدح يكون بِالْفِعْلِ وَالصّفة، وَذَلِكَ مثل أَن يمدح الرجل بإحسانه إِلَى نَفسه وَإِلَى غَيره، وَأَن يمدحه بِحسن وجهة وَطول قامته، ويمدحه بصفات التَّعْظِيم من نَحْو قَادر وعالم وَحَكِيم، وَلَا يجوز أَن يحمده على ذَلِك، وَإِنَّمَا يحمده على إحسان يَقع مِنْهُ فَقَط"( ).

فرّق العسكري بين معنيي المدح والحمد باعتبار معيار الفاعل، فإن صدر عنه إحسان حمدته، وإن كان في صفته حسن وتعظيم أو في فعله ما يحسن به لنفسه أو لغيره فأنت تمدحه. فالحمد يكون على فعل الإحسان منه فقط، أما المدح فيكون لصفة ثابتة فيه أو فعل صدر منه سواءًا أكان فيه إحسان أم لم يكن.

"الْفرق بَين الرَّسُول وَالنَّبِيّ: أَن النَّبِي لَا يكون إِلَّا صَاحب مُعْجزَة، وَقد يكون الرَّسُول رَسُولا لغير الله تَعَالَى فَلَا يكون صَاحب مُعْجزَة، والإنباء عَن الشَّيْء قد يكون من غير تحميل النبأ، والإرسال لَا يكون إلا بتحميل، والنبوة

يغلب عَلَيْهَا الأضافة الى النَّبِي، فَيُقَال: نبوة النَّبِي؛ لِأَنَّهُ يسْتَحق مِنْهَا الصّفة الَّتِي هِيَ على طَرِيقه الْفَاعِل، والرسالة تُضَاف إِلَى الله لِأَنَّهُ الْمُرْسل بهَا، وَلِهَذَا قَالَ: (برسالاتي)( ) وَلم يقل: بنبوتي، والرسالة لجملَة من الْبَيَان يحملهَا القائم بهَا ليؤديها إِلَى غَيره، والنبوة تَكْلِيف الْقيام بالرسالة، فَيجوز إبلاغ الرسالات، وَلَا يجوز إبلاغ النبوات"( ).

نصّ العسكري على جملة من الفروقات التي تميز بين المعنيين (النبي والرسول) ونلاحظ بشكل واضح ودقيق أن كل هذه الفروق تختص بصفات في الفاعل نفسه مثل الاقتران بمعجزة، تحميل النبأ، التكليف بالإبلاغ كما في الرسالة بخلاف النبوة وهكذا، وأهم فرق هو أن النبي صاحب معجزة إلاهية، بخلاف الرسول فقد يكون بلا معجزة ولا تقترن رسالته بالله _عزوجل_.

"الْفرق بَين خطل اللِّسَان وزلق اللِّسَان: أَنه يُقَال فلَان خَطِل اللسان؛ إِذا كَانَ سَفِيها لَا يُبَالِي مَا يَقُول وَمَا يُقَال لَهُ ... والزلق اللِّسَان: الَّذِي لَا يزَال يسْقط السقطة وَلَا يريدها وَلَكِن تجْرِي على لِسَانه"( ).

فيقال: فلان خَطِلُ اللسان أي سفيها لا مباليا، أما زَلِقُ اللسان فهو ممن يُستغرب منه الخطأ في القول والإفراط فيه، فتجري على لسانه زلات لا يعمد لها.

ثانيا: معيار الدرجة والمقدار:

قد تأتي في كلمات العرب مترادفات يكون الفرق الرئيسي بينها اختلاف قيمة الدرجة أو كمية المقدار، وقد وجدتُ عند العسكري أمثلة واضحة عليها أذكرها فيما يلي:

"الْفرق بَين الْعلم والإدراك: أَن الْإِدْرَاك مَوْقُوف على أَشْيَاء مَخْصُوصَة، وَلَيْسَ الْعلم كَذَلِك، والإدراك يتناول الشيء على أخص أوصافه وعَلى الْجُمْلَة، وَالْعلم يَقع بالمعدوم وَلَا يدْرك إِلَّا الْمَوْجُود"( ).

نجد هنا أن الإدراك يقف على أشياء مخصوصة، وإذا تناول شيئا وقف على أخص مافيه، كما أنه يشترط حقيقة وجود الشيء المدرك وجودا حقيقيا، أما العلم فهو لا يشترط هذه الدرجة من العلم والمعرفة والوجود للشيء المعلوم، بل يتناول تجريدا أكبر وأوسع، فيُعلم كل شيء بمطلق العموم، كما يُعلم المعدوم وليس الموجود فقط، ويُعلم كل شيء عن الشيء الموجود ولا يقتصر على أخص أوصافه أو غيره؛ ولهذا وُصِف ربنا _جلّ جلاله_ بصفة العليم وليس المدرك.

"الْفرق بَين الْمَعْرُوف وَالْمَشْهُور: أَن الْمَشْهُور هُوَ الْمَعْرُوف عِنْد الْجَمَاعَة الْكَثِيرَة، وَالْمَعْرُوف معروف وَإِن عرفه وَاحِد، يُقَال: هَذَا مَعْرُوف عِنْد زيد، وَلَا يُقَال مَشْهُور عِنْد زيد، وَلَكِن مشهور عَند الْقَوْم"( ).

بيّن العسكري المقدار الذي يُميز به بين اللفظين: مشهور ومعروف، فما عُرف عند أعداد كثيرة أو جماعة فهو مشهور، وما عُرف عند فرد واحد فهو معروف، فيقال فلان معروف عند زيد، مشهور عند قوم زيد.

"الْفرق بَين الظَّن وَالشَّكّ: أَن الشَّك اسْتِوَاء طرفِي التجويز، وَالظَّن رُجْحَان أحد طرفِي التجويز"( ).

الأمر أشبه بميزان يقيس المعنيين، فما استوى فيه الطرفان فهو شك مبين، وما رُجح فيه طرف على الآخر فهو

ظن. يُكَوِّن عقل المدرك ميزانا غير مرئي ويقيس مقدار المعنيين في نفسه ثم يقرر اللفظ المناسب المقابل للمعنى الداخلي.

"الْفرق بَين الفناء والنفاد: أَن النفاد هُوَ فنَاء آخر الشَّيْء بعد فنَاء أَوله، وَلَا يسْتَعْمل النفاد فِي مَا يفنى جملَة، أَلا ترى أَنَّك تَقول فنَاء الْعَالم، وَلَا يُقَال: نفاد الْعَالم، وَيُقَال: نفاد الزَّاد ونفاد الطَّعَام؛ لِأَن ذَلِك يفنى شَيْئا فَشَيْئًا"( ).

يرى العسكري أن نقصان الشيء تدريجيا يسمى نفاد، أما نقصانه كلية يسمى فناء، فيقال: نفد الزاد؛ لأنه ينتهي تدريجيا، ويقال: فني العالم؛ لأنه ينتهي كلية وفي مرحلة واحدة بلا تدرج.

"الْفرق بَين الرأفة وَالرَّحْمَة: أَن الرأفة أبلغ من الرَّحْمَة، وَلِهَذَا قَالَ أَبُو عُبَيْدَة: إِن فِي قَوْله تعالى: (رؤوف رَحِيم)( ) تَقْدِيمًا وتأخيرا، أَرَادَ أَن التوكيد يكون فِي الأبلغ فِي الْمَعْنى، فَإِذا تقدم الأبلغ فِي اللَّفْظ كَانَ الْمَعْنى مُؤَخرا"( ).

نفهم من هذا التفريق أن الرأفة بصورة أبلغ وأكثر من الرحمة، فيقال: لغزير الرحمة رؤوف.

"الْفرق بَين الدَّهْر والمدة: أَن الدَّهْر جمع أَوْقَات مُتَوَالِيَة، مُخْتَلفَة كَانَت أَو غير مُخْتَلفَة، وَلِهَذَا يُقَال: الشتَاء مُدَّة، وَلَا يُقَال: دهر؛ لتساوي أوقاته فِي برد الْهَوَاء وَغير ذَلِك من صِفَاته، وَيُقَال للسنين دهر؛ لِأَن أَوْقَاتهَا مُخْتَلفَة فِي الْحر وَالْبرد وَغير ذَلِك، وَأَيْضًا من الْمدَّة مَا يكون أطول من الدَّهْر، أَلا تراهم يَقُولُونَ: هَذِه الدُّنْيَا دهور، وَلَا يُقَال: الدُّنْيَا مُدَدَ، والمدة وَالْأَجَل متقاربان فَكَمَا أَن من الْأَجَل مَا يكون دهورا فَكَذَلِك الْمدَّة"( ).

يتضح لنا أن مقدار الدهر يختلف عن مقدار المدة، فيصح أن يقال للسنة دهرا؛ لأنها تجمع أوقاتا مختلفة، ولا يصح أن يقال لها (مدة). وما ساعدنا على هذا المذهب هو اختلاف المقدار بينهما.

**ثالثا: معيار العددية:**

يمكن التفريق بين المترادفات عن طريق صفة العددية في كل معنى، وينبغي التنبيه هنا على أن هذا المعيار موجه للمتخصصين في اللغة والفقهاء ومن يبتغي بالتفريق بينهما أن يضع أساسًا علميًا، أو مصطلح علمي دقيق مقابل لمصطلح أجنبي وهكذا، أما العامة فنهجهم ما درج وشاع واستعملوه وتحكم فيه عامل الخبرة والممارسة، فهو يتأثر بالواقع اللغوي الحي، وفيما يلي أمثلةً توضح ذلك:

"الْفرق بَين الْإِعَادة التّكْرَار: أَن التّكْرَار يَقع على إِعَادَة الشَّيْء مرّة وعَلى إِعَادَته مَرَّات، والإعادة للمرة الْوَاحِدَة، أَلا ترى أَن قَول الْقَائِل: أعَاد فلَان كَذَا لَا يُفِيد إِلَّا إِعَادَته مرّة وَاحِدَة، وَإِذا قَالَ: كرر كذا، كَانَ كَلَامه مُبْهما لم يُدْرَ أَعَادَهُ مرَّتَيْنِ أَو مَرَّات، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يُقَال: أَعَادَهُ مَرَّات وَلَا يُقَال كَرَّرَه مَرَّات"( ).

هنا يتضح لنا أن الإعادة تقال فيما تكرر مرة واحدة فقط، أما التكرار فهو للمرة وللمرات، ويعترف العسكري أن هذا المعيار دقيق ولا يميز فيه إلا الفقهاء بخلاف العامة حيث قال:" فَإِنَّهُ يُقَال أَعَادَهُ مَرَّات وَلَا يُقَال كَرَّرَه مَرَّات إِلَّا أَن يَقُول ذَلِك عَامي لَا يعرف الْكَلَام"( ).

"الْفرق بَين المبدىء والمبتدىء: أَن المبدىء للْفِعْل هُوَ الْمُحدث لَهُ، وَهُوَ مُضَمَّن بالإعادة، وَهِي فعل الشَّيْء كرة ثَانِيَة، وَلَا يقدر عَلَيْهَا إِلَّا الله تَعَالَى، فَأَما قَوْلك: أعدت الْكتاب فحقيقته أَنَّك كررت مثله فكأنك قد أعدته، والمبتدىء بالفعل هُوَ الْفَاعِل لبعضه من غير تَتِمَّة، وَلَا يكون إِلَّا لفعل يَتَطَاوَل كمبتدىء بِالصَّلَاةِ وبالأكل، وَهُوَ عبارَة عَن أول أَخذه فِيهِ"( ).

يكشف هذا المثال عن الفرق بين لفظين قد يقع بينهما خلط ولبس، فالمبدئ هو الخالق القادر على إعادة هذا المبدوء إلى أصله، أما المبتدئ فهو الفاعل للشيء دون إتمامه، ويكون في الفعل الميسور كصلاة وصيام وأكل ... .

"الْفرق بَين الْوَاحِد والفرد: أَن الْفَرد لَا يُفِيد الِانْفِرَاد من القرن، وَالْوَاحد يُفِيد الِانْفِرَاد فِي الذَّات أَو الصّفة، أَلا ترى أَنَّك تَقول: فلَان فَرد فِي دَاره، وَلَا تَقول: وَاحِد فِي دَاره"( ).

وصف الله نفسه بأنه واحد حيث قال: (يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ)( ). ولم يصف نفسه بالفردية وليس من أسماء الله الحسنى (الفرد)؛ وذلك للفرق الجليل بين اللفظين، فالواحد يفيد الانفراد في الذات والصفة وهذا ما يليق بربنا _جلّ وعلا_ بخلاف الفرد الذي لا يفيد ذلك.

"الْفرق بَين الْمُجَاورَة والاجتماع: قَالَ عَليّ بن عِيسَى الْمُجَاورَة تكون بَين جزأين، والاجتماع يكون بَين ثَلَاثَة أَجزَاء فَصَاعِدًا، وَذَلِكَ أَن أقل الْجمع ثَلَاثَة، وَالشَّاهِد تفرقة أهل اللُّغَة بَين التَّثْنِيَة وَالْجمع كتفرقتهم بَين الْوَاحِد والتثنية، فالاثنان لَيْسَ بِجمع كَمَا أَن الْوَاحِد لَيْسَ بِاثْنَيْنِ"( ).

من خلال سمة العددية اتضح لنا الفرق بين المجاورة التي تعني جمع اثنين فقط، أما الاجتماع فيعني الجمع بين ثلاثة فصاعدا، كما احتج العسكري بشاهد لغوي في تفرقة النحويين بين المثنى والجمع فما زاد عن اثنين فهو جمع أي (اجتماع)، وما كان بين اثنين فقط فهو مثنى أي (مجاورة).

"الْفرق بَين الاختبار والتجريب: أَن التجريب هُوَ تَكْرِير الاختبار والإكثار منه، وَيدل على هَذَا أَن التفعيل هُوَ لِلْمُبَالَغَة والتكرير، وَأَصله من قَوْلك: جرّبه إِذا داواه من الجرب فَنظر أصَلُحَ حَاله أم لَا"( ).

فما اكتسب صفة الانفراد وكان مرة واحدة فهو اختبار، وما تكرر فهو تجريب.

**الخاتمة**

وبعد الانتهاء من عرض مسألة الترداف ومعايير التمييز بين المترادفات عند العسكري ومحيي الدين محسب نخرج بالنتائج التالية:

١_ معايير العسكري وكذلك معايير محيي الدين تناولت اللغة في جانبها العلمي البحت، وانشغلت عن واقعها العامي المستعمل إلا في مواضع قليلة.

٢_ المعيار الأساسي الذي يلجأ له المتكلم أو المتحدث، هو المعيار الرائج والمستعمل والمعروف في زمنه ومكانه،

فلا يمكن الاعتماد على معيار الاستعمال اللغوي مثلا في عصر قديم وتطبيقه على أحداث عصر معاصر حديث.

٣ــ أن معايير التفريق بين الترادف ليست ثابتة ومحددة، بل قد تتغير بتغير الواقع اللغوي، وتتأثر بالظروف والعوامل التي تطرأ عليه.

٤ــ معايير التفريق ينبغي أن تنطلق من الواقع الاستعمالي الحقيقي للغة بعيدا عن النموذج الاصطلاحي، وينبغي في نفس الوقت تخصيص معايير الترادف العلمية وتطبيقها على المجالات العلمية فقط.

٥ــ ظهر لنا في الموضوع الأخير (معايير أخرى) معاييرًا يمكن الاعتماد عليها في الدرس العلمي الحديث، واستنتاج هذه المعايير دليل على مرونة الترادف وأنه ابن للغة يتأثر بها وتُشَكِّلَهُ حسب المتغيرات الاستعمالية والعلوم الحديثة. ولا يمكن تجسيد نموذج ثابت وجامد يقاس عليه في أي زمان ومكان.

**الهوامش:**

() الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (ردف) ٢٢/٨.

(٢) البلغة إلى أصول اللغة، أبو الطيب القِنوجي، رسالة ماجستير إعداد سهاد السامرائي وإشراف الدكنور أحمد خطاب العمر، جامعة تكريت، ١١٨.

(٣) الفارابي، الألفاظ والحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط٢، ١٩٩٠م، ٧١.

(٤) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ، ٢٤/١.

(٥) ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١١٥/٢.

(٦) الخصائص، ٣٧٣/١.

(٧) رمضان عبدالتواب، فصول في فقه العربية، ٣١٠ "بتصرف".

(٨) المصدر نفسه: ٣١٠.

(٩) انظر: تاج الدين بن الساعي، الدر الثمين في أسماء المصنفين، ٣٣٧.

( ١) الصفدي الوافي بالوفيات، ٥١/١٢.

( ١) أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢١.

( ١) التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، د. محيي الدين محسب، دار الهدى للنشر والتوزيع.

( ١) انظر: موقع المجلس الأعلى للثقافة: (http://scc.gov.eg) بتاريخ: ٢٠٢٢/٢/٢٠م، الساعة: ٥:٣٥م.

( ١) انظر: الفروق اللغوية، ٣٠.

( ١) انظر: الفروق اللغوية، ٧٢.

( ١) المصدر نفسه، ١٥٩.

( ١) الفروق اللغوية: ١٤٤،١٤٥.

( ١) انظر: محيي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، ٢٥.

( ١) الحجر: ٦٦.

( ٢) الحجر: ٦٦.

( ٢) الفروق اللغوية: ١٩١.

( ٢) انظر: التحليل الدلالي في الفروق: ٣٣.

( ٢) انظر: المصدر نفسه: ٥٤.

( ٢) أشار محسب إلى هذا في: (التحليل الدلالي في الفروق ) ٢٩.

( ٢) الفروق اللغوية: ٤٨.

( ٢) المصدر نفسه: ٥١.

( ٢) التحليل الدلالي في اللغة: ٢٩.

( ٢) المصدر نفسه: ٢٩.

( ٢) المصدر نفسه: ٣٠.

( ٣) انظر: التحليل الدلالي في اللغة: ٣٠.

( ٣) الفروق اللغوية: ٤٢.

( ٣) المصدر نفسه: ٢٥٤.

( ٣) الأنعام: ١٢٤.

( ٣) الفروق اللغوية: ٢٤٩.

( ٣) المصدر نفسه: ٢٨٧.

( ٣) التحليل الدلالي في الفروق: ٣٦.

( ٣) انظر: التحليل الدلالي في الفروق: ٣٧ ومابعدها.

( ٣) الفروق اللغوية: ١٨١.

( ٣) المصدر نفسه: ٨٦.

( ٤) انظر: التحليل الدلالي في الفروق: ٥٦، ٥٧.

( ٤) انظر: التحليل الدلالي في الفروق: ٤٤.

( ٤) الفروق اللغوية: ٩٢.

( ٤) التحليل الدلالي في الفروق: ٤٦.

( ٤) انظر: التحليل الدلالي في الفروق: ٤٧.

( ٤) الفروق اللغوية: ٢٢٣.

( ٤) استجاب ليست صيغة طلب الإجابة في الفعل أجاب، إنما صيغة طلب الإجابة هي (استجوب) واستجاب صيغة الفعل الماضي من أجاب.
( ٤) انظر: التحليل الدلالي في الفروق: ٤٥.
( ٤) الفروق اللغوية: ١٣٠.
( ٤) المصدر نفسه: ١٣٠.
( ٥) الفروق اللغوية: ٥٠،٥١.
( ٥) الأعراف: ١٤٤.
( ٥) الفروق اللغوية: ٢٦٨، ٢٦٩.
( ٥) الفروق اللغوية: ٥٦.
( ٥) الفروق اللغوية: ٨٩.
( ٥) المصدر نفسه: ٩٥.
( ٥) المصدر نفسه: ٩٨.
( ٥) الفروق اللغوية: ١٠٤.
( ٥) النور: ٢٠.
( ٥) الفروق اللغوية: ١٩٦.
( ٦) الفروق اللغوية: ٢٧٠.
( ٦) الفروق اللغوية: ٣٩.
( ٦) المصدر نفسه: ٣٩.
( ٦) المصدر نفسه: ١٣٤.
( ٦) الفروق اللغوية: ١٤٠.
( ٦) إبراهيم: ٤٨.
( ٦) الفروق اللغوية: ١٤٨.
( ٦) المصدر نفسه: ٢١٧.

**قائمة المصادر والمراجع:**

أ ولا: الكتب:


١ـ القرآن الكريم.

٢ـ أبو هلال، العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة.

٣ـ ابن جني، عثمان، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤، ٤/ ١١٥.

٤ـ تاج الدين بن الساعي، الدر الثمين في أسماء المصنفين، تحقيق: أحمد شوقي ومحمد سعيد، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعةالأولى، ١٤٣٠ هـ

٥ـ الخليل، أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.

٦ـ رمضان عبدالتواب، فصول في فقه العربية، القاهرة، ١٩٩٩، مكتبة الخانجي، الطبعة السادسة.

٧ـ سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرةط ٣، ١٤٠٨هـ، ١/ ٢٤.

٨ـ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠ هـ

٩ـ الفارابي، الألفاظ والحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق،بيروت، ط ٢، ١٩٩٠م.

١٠ـ محيي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، دار الهدى للنشر والتوزيع، المنيا.


ثانيا: المواقع الإلكترونية:


١ـ المجلس الأعلى للثقافة (http://scc.gov.eg).